

† ◊ ΧΗΑΞ† † ΗΣ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊ Σ◊ †

◊ ΘΖΖΞΣ † ΞΣΩΩΞΠ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 11 دجنبر 2018

العدد 560

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
06.....	الجلسات العمومية
08.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
10.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

قرارات اجتماع المكتب رقم 2018/28

ليوم الاثنين 26 نونبر 2018

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 26 نونبر 2018 اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، وحضور الأعضاء السادة:

■ عبد الصمد قيوج	:	الخليفة الأول للرئيس،
■ عبد الاله الحلوطي	:	الخليفة الثاني للرئيس؛
■ حميد كوسكوس	:	الخليفة الثالث للرئيس؛
■ عبد القادر سلامة	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
■ عبد الحميد الصوري	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
■ العربي المحرشي	:	محاسب المجلس؛
■ عبد الوهاب بلفقيه	:	محاسب المجلس؛
■ عز الدين زكري	:	محاسب المجلس،
■ أحمد تويزي	:	أمين المجلس.
■ محمد عدال	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن الاجتماع السيد:

■ أحمد الخريف	:	أمين المجلس؛
---------------	---	--------------

التشريع:

← قرار رقم 2018/28/01 بإحالة مشروع قانونين على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والجهوية. ويتعلق الأمر بـ:

• مشروع قانون رقم 85.18 يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة على اللجنة المختصة؛

• مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

← قرار رقم 2018/28/02 برمجة جلسة عمومية يوم الثلاثاء 27 نونبر 2018 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 17.18 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 للدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 الموافق لـ 17 يوليو 2012. وسيؤرخ هذه الجلسة الخليفة الثالث للرئيس السيد حميد كوسكوس والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

← قرار رقم 2018/28/03 بدعوة ندوة الرؤساء للانعقاد يوم الثلاثاء 27 نونبر 2018. ويتضمن جدول أعمالها النقاط التالية:

• تنظيم المناقشة في جلسة التشريع؛

• حضور أعضاء الحكومة في جلسات الأسئلة.

اللجان النيابية لتقصي الحقائق:

← قرار رقم 2018/28/04 بتكليف الإدارة بإعداد تقرير حول توارخ انطلاق احتساب أجل ستة أشهر لممارسة اللجان النيابية لتقصي الحقائق لمهامها.

الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2018/28/05 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 27 نونبر 2018، برئاسة الخليفة الثالث للرئيس السيد حميد كوسكوس، والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

العلاقات الخارجية:

← **قرار رقم 2018/28/06 بتكليف الإدارة بتسريع الوفاء بالالتزامات**
المتعهد بها اتجاه منتدى رئيسات ورؤساء برلمانات أمريكا الوسطى والكاريبي، خاصة صرف مبلغ 10.000 دولار مشتركة مع مجلس النواب للمساهمة في إنجاز دراسة وملاءمة للقوانين المتعلقة بموضوع العنف ضد النساء مع موافاة المكتب بدراسة للكلفة المالية المرتقبة لاحتضان البرلمان المغربي للدورة المقبلة للجنة البين برلمانية الخاصة بالمرأة داخل هذا المنتدى.

← **قرار رقم 2018/28/07 بتكليف عضو المكتب السيد أحمد تويزي باستقبال رئيس برلمان عموم إفريقيا بالمطار.**

← **قرار رقم 2018/28/08 بتوجيه مراسلة إلى السيد رئيس لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية من أجل اختيار عضوين من اللجنة للمشاركة ضمن الوفد المغربي المشارك في الدورة 24 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي.**

← **قرار رقم 2018/28/09 بالموافقة على استقبال وفد مفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة السودانية يوم الخميس 29 نونبر 2018؛**

← **قرار رقم 2018/28/10 بالموافقة على المشاركة في أشغال اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية والزربية بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي ستعقد بلشبونة يوم 14 دجنبر 2018.**

← **قرار رقم 2018/28/11 بالموافقة على مشاركة مجلس المستشارين في أشغال الدورة السنوية 2018 للمؤتمر البرلماني حول المنظمة العالمية للتجارة التي ستعقد بجنيف يومي 06 و 07 دجنبر 2018.**

شؤون تنظيمية:

← **قرار رقم 2018/28/12 بتكليف السيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع للرئيس بتقديم ميزانية المجلس أمام لجنة المالية، وتكليف مجلس المحاسبة بالتنسيق مع الأمانة العامة من أجل بلورة مقترح تعديل الميزانية الفرعية للمجلس.**

← **قرار رقم 2018/28/13 بتوجيه مراسلة للفرق والمجموعة من أجل انتداب من يمثلها في لجنة فحص ميزانية المجلس برسم السنة الحالية.**

← **قرار رقم 2018/28/14 بالدعوة إلى عقد لقاء تشاوري مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة من أجل تدارس موضوع تعيين أعضاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

مختلفات:

← قرار رقم 2018/28/17 بضرورة موافقة المكتب المبدئية على طلبات الزيارات التي توجهها المؤسسات التعليمية والجمعيات لزيارة المجلس.

للمتابعة:

← حضور أعضاء المجلس لأشغال الجلسات العامة.

■ جلسات عمومية للدراسة والتصويت على مشروع

القانون المالي للسنة المالية 2019.



شرع مجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 10 دجنبر 2018 في الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالي للسنة المالية 2019 على مستوى الجلسات العامة، حيث عقد جلستين عموميتين خصصت الأولى لتقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وللمناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة البرلمانية، فيما خصصت الثانية للاستماع الى رد السيد وزير المالية والاقتصاد .

وقد ترأس الجلستين السيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع للرئيس والسيد أحمد لحريف أميناً.

هذا ومن المقرر أن يستأنف المجلس أشغاله في هذا الصدد يوم غد الأربعاء بعقد جلسات عمومية أخرى تخصص للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي والبت في الجزء الثاني من مشروع قانون المالية من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية أمام اللجان الدائمة.

وفي اليوم ذاته ستعقد جلسة عمومية أخرى تخصص لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها؛ والتصويت على مواد الجزء الثاني لمشروع قانون المالية، وكذا التصويت على المشروع برمته، وتفسير التصويت.

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشروع قانون جاهز.



عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 04 دجنبر 2018 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية برئاسة السيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع لرئيس المجلس خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 85.18 يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة. وقد صادق المجلس على هذا المشروع بالإجماع.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

◀ الأربعاء 12 دجنبر 2018 مباشرة بعد الجلسة العامة الصباحية المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية:

- الدراسة والتصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019، وعلى مشروع قانون المالية برسمته؛
- التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم سنة 2019.

■ لجنة الداخلية والمجمعات الترابية والبنيات الأساسية.

◀ الأربعاء 12 دجنبر 2018، مباشرة بعد الانتهاء من الجلسة الصباحية المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019:

- التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2019.

■ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

◀ الأربعاء 12 دجنبر 2018، مباشرة بعد الانتهاء من الجلسة الصباحية المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019:

- التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2019.

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

◀ الأربعاء 12 دجنبر 2018، مباشرة بعد الانتهاء من الجلسة الصباحية المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019:

- التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2019.

◀ الأربعاء 19 دجنبر 2018 على الساعة الحادية عشرة صباحا:

- دراسة مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

◀ الأربعاء 12 دجنبر 2018، مباشرة بعد الانتهاء من الجلسة الصباحية المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019:

- التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2019.

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

◀ الأربعاء 12 دجنبر 2018، مباشرة بعد الانتهاء من الجلسة الصباحية المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019:

- التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2019.

المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

◀ الثلاثاء 11 دجنبر 2018:

الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بالقاعة 8.

- الوقوف على آخر التطورات المتعلقة بإعداد وتقديم التقرير حول السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي.

■ رئيس المجلس يدعو إلى قيام البرلمان

بأدوارها التشريعية والرقابية من أجل

تحقيق أهداف الميثاق العالمي للهجرة.



أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، يوم الخميس 06 دجنبر 2018، أن تحقيق الأهداف الثلاثة والعشرين الواردة في الميثاق العالمي للهجرة، تتوقف جميعا على قيام البرلمان بأدوارها التشريعية والرقابية في هذا المجال.

وأوضح السيد بن شماش، خلال الملتقى البرلماني الدولي الذي عقده البرلمان المغربي على مدى يومي 6 و7 دجنبر الجاري بشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، أن هذه الأهداف تدور في مجملها حول غاية وضع أطر قانونية وسياسات عمومية ملائمة من أجل هجرات آمنة، منظمة ونظامية.

وشدد على ضرورة تنسيق الجهود للمساهمة الفعالة في تبني سياسات وتشريعات وطنية للهجرة واللجوء جيدة وناجعة ومحقة لهدفها ومهمتها النبيلة والإنسانية والتضامنية، وذلك للتعبير عن مدى التزام المغرب بالتقيد بالأهداف والمبادئ المتضمنة في جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي يجب أن تتقاطع في مضمونها مع أهداف السياسات الوطنية للهجرة واللجوء.

وأضاف أنه ينبغي التأكيد على أن أي تعامل وتدير لقضايا وإشكالات الهجرة والمهاجرين يجب أن يركز على مبادئ حقوق الإنسان، وضرورة إعطاء الأولوية، في جميع الظروف، لحماية المهاجرين واللاجئين، وجعلها فوق كل الاعتبارات. وبالموازاة مع ذلك، يؤكد السيد بن شماش، أن الأمر يستلزم تبني سياسات إرادية وناجعة لحماية وتيسير إدماج المهاجرين واللاجئين والاعتراف بمساهماتهم الإيجابية، ودعم الجهود التي تبذلها بعض دول الجنوب من أجل معاملة المهاجرين واللاجئين وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن توفير الوسائل اللازمة للبرلمانات الوطنية لممارسة رقابة ديمقراطية على سياسات الهجرة.

وتقتضي الضرورة أيضا، حسب رئيس مجلس المستشارين، التعامل مع الهجرة باعتبارها رهانا يرتبط بجميع مظاهر التنمية البشرية في مختلف أوجهها وتجلياتها، وبالتالي يجب تشجيع المقاربات والسياسات المندمجة بدل التدابير التجزئية وغير المنسجمة. وركز، في هذا الصدد، على أهمية تبني مقاربة استباقية مندمجة، وتشجيع التعاون والحوار الإيجابي والبناء بين بلدان المصدر والعبور والوجهة، والأخذ بعين الاعتبار الآثار الإيجابية للهجرة، مشيرا إلى أنه يتعين في المقابل الاهتمام والتركيز على الجهود الرامية إلى تقليص الآثار السلبية المحتملة للهجرة والتخلي عن التصورات والأفكار المسبقة والسلبية وتبني رؤية شاملة ومندمجة حول الهجرة.

ودعا، في نفس السياق،
إلى تبادل التجارب بشأن السياسات
الإنسانية المندمجة للهجرة والإدماج،
على غرار ما نهجته المملكة منذ سنة
2013، وكذا الديناميات القارية
كسار الأجندة الإفريقية للهجرة
والآليات العملية المقترحة بمبادرة من
المغرب، والمندرجة في إطارها كالمركز



الإفريقي للهجرة والمبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة.
وأعرب السيد بن شماش عن الأمل في أن تسفر هذه الندوة البرلمانية عن إعداد خارطة طريق المساهمة
البرلمانية في متابعة مخرجات المؤتمر الحكومي الدولي بمراكش حول الموضوع، والعمل على صياغة مخططات برلمانية
لملاءمة التشريعات الوطنية، وتوسيع الممارسات الاتفاقية للمغرب بشأن الهجرة واللجوء، وإعداد مبادئ توجيهية
لسياسات تدبير التدفقات الهجرية لضمان اتساقها مع مضامين الميثاق الذي سيتم اعتماده.
وللإشارة فقد تضمن برنامج اللقاء خمس جلسات تمحورت حول "تحليل وضعية الهجرة في العالم"
و"إرشادات لفائدة البرلمانيين من أجل تنفيذ الميثاق العالمي" و"التحديات الوطنية ودور البرلمانيين" و"مناقشة
التحديات والتنفيذ على المستوى الإقليمي" و"مبادرات التنفيذ على المستوى المحلي".

■ رئيس المجلس يجري مباحثات مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.



أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، يوم الخميس 6 دجنبر 2018 بمقر المجلس مباحثات مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السيدة غابرييلا كوفيفاس (Gabriela Guevas)، وذلك على هامش مشاركتها في المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة الذي ينظمه البرلمان المغربي بمجلسيه بشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي.

في بداية هذه المباحثات، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه وإشادته بمستوى علاقات التعاون القائمة بين البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين والاتحاد البرلماني الدولي، والتي عرفت في السنوات الأخيرة دينامية نوعية ومتميزة مكنت من استعراض جملة من القضايا التي تستأثر باهتمام برلمانيي العالم ولاسيما منها القضايا المرتبطة بالجيل الجديد من الأجندات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030-2015 والتغيرات المناخية، والعدالة الاجتماعية، والهجرة.

وجدد السيد الرئيس التزام ودعم مجلس المستشارين لجهود الاتحاد البرلماني كمنظمة عريقة ووازنة على المستوى الدولي، لمجابهة التحديات العابرة للقارات خصوصا تلك التي تواجهها دول الجنوب، للمساهمة في بناء نظام دولي جديد أقل عنفا وأكثر عدلا، في إطار منظومة متعددة الأقطاب عادلة ومتوازنة ومنصفة، مبرزاً في هذا السياق أن النموذج المغربي في مجال محاربة العنف والتطرف، وسياسته الرائدة في مجال تدبير الهجرة، هما تجربتان جديرتان، ليتقاسمها البرلمانيون المغاربة مع شركائهم داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

كما أكد السيد حكيم بن شماش انخراط مجلس المستشارين الدائم في الرؤية المؤسسية الإصلاحية التي باشرتها السيدة كابريليلا كوفيفاس بارون منذ انتخابها على رأس الاتحاد البرلماني الدولي، والتي مكنت من فتح آفاق واعدة لاستشراف إمكانات الانتقال بالبرلمان الدولي إلى مرحلة جديدة في مسار ترسيخ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتقوية ميكانيزمات الحكامة.

واعتبر رئيس المجلس أن الخلاصات التي ستمخض عن المؤتمر الدولي حول الهجرة والتنمية بمراكش والذي سيتضمنها الميثاق من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، سيضع على الاتحاد البرلماني الدولي وعلى البرلمانات الوطنية والجهوية، مسؤوليات كبيرة لبلورة خارطة طريق بشأن المساهمة البرلمانية في متابعة مضامين ميثاق مراكش، عبر إعداد مخطط برلماني لتتبع التزامات الحكومات، ولملاءمة التشريعات الوطنية مع هذا الميثاق من خلال صياغة مبادئ توجيهية لتأطير السياسات الوطنية بخصوص حماية وإدماج المهاجرين.

من جهتها، عبرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن اعتزازها بزيارتها إلى المملكة المغربية للمشاركة في هذه التظاهرة البرلمانية الدولية الهامة، والتي تعد لبنة أخرى في مسار الأنشطة والمبادرات النوعية التي يقوم بها البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين بشراكة وتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي هذا السياق، أشادت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط وحيوية البرلمانيين المغاربة ومشاركتهم الفاعلة داخل الاتحاد البرلماني الدولي خصوصا ضمن المجموعتين الإفريقية والعربية، مؤكدة أن المسار الديمقراطي وجو الاستقرار بالمغرب رغم تواجده في ظل جوار ومحيط معقد، ينبني على مؤسسات قوية وضمنها البرلمان المغربي الذي طالما ساهم بمبادرات نوعية في مجابهة التحديات الجديدة سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي، خصوصا المرتبطة منها بالعنف والإرهاب، والهجرة، والتغيرات المناخية، والأمن الغذائي والطاقي.

وبعد أن عبرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن مواكبتها وتتبعها للمبادرات المتميزة والمتفردة لمجلس المستشارين، أكدت استعدادها للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي حول المصالحات التي ستنظمه رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي برئاسة السيد حكيم بن شماش خلال شهر يناير 2019، والنسخة الرابعة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المقرر عقده بتاريخ 20 فبراير 2019، والذي ينظمه المجلس بشكل دوري ومنتظم احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف تاريخ 20 فبراير من كل سنة.

كما تناول الجانبان، خلال هذه المباحثات، مجموعة من القضايا الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك.



أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، مباحثات مع رئيس برلمان دول الأنديز السيد Hugo Quiroz Vallejo، مرفوقاً بأمينه العام السيد Eduardo Chilibingua، وذلك اليوم الأربعاء 5 دجنبر 2018 بمقر المجلس.

في بداية هذا اللقاء، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه الكبير بأهمية هذه الزيارة التي تجسد قوة ومثانة العلاقات القائمة بين مجلس المستشارين وبرلمان دول الأنديز، مذكراً بالأهمية الاستراتيجية التي توليها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

الله، لتنويع شراكاتها الدولية في إطار علاقات التعاون جنوب - جنوب، مبرزاً الآفاق الواعدة التي فتحتها توقيع اتفاقية انضمام البرلمان المغربي بصفة شريك متقدم، إلى برلمان الأنديز في مسار تعزيز وتوطيد العلاقات مع برلمانات وشعوب المنطقة.

كما عبر السيد رئيس المجلس عما يمثله هذا اللقاء من دلالات قوية على الروابط والقيم الانسانية والإرادة القوية والطموح المشترك، داعياً إلى استثمار هذه الزيارة في تدشين صفحة جديدة كفيلة بترجمة مستوى هذه العلاقات القائمة بين المغرب والدول الأعضاء ببرلمان الأنديز، ولضامين اتفاقية التعاون الى برامج عمل ومبادرات ملموسة تجيب عن التحديات والقضايا المشتركة وانتظارات شعوب المنطقتين، خصوصاً المرتبط منها بالهجرة والتغيرات المناخية.

وأكد السيد رئيس المجلس على أهمية الدور الذي يلعبه برلمان دول الأنديز كمنظمة برلمانية إقليمية وازنة في أمريكا اللاتينية، كما دعاه إلى الانخراط في مبادرة إحداث منتدى برلماني أفريقي أمريكي لاتيني، كفضاء للحوار وإطار للعمل المشترك من أجل تدارك الفرص الضائعة جراء تأثر العلاقات الثنائية بالاعتبارات الأيديولوجية لعقود كواحدة من أعقد مخلفات الحرب الباردة، مبرزاً أن هذا المنتدى من شأنه أن يشكل آلية للترافع حول كل تطورات وطموحات شعوب القارتين الإفريقية والأمريكية لاتينية في مختلف المحافل البرلمانية الدولية.

واستعرض رئيس مجلس المستشارين، خلال هذا اللقاء، مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، وما يفرضه طول أمد هذا النزاع المفتعل من مخاطر على الأمن والسلم والاستقرار إقليميا وجمهويا، مشيدا في هذا الإطار بالموقف النبيل الذي عبرت عنه كل مكونات البرلمان الأنديني بشأن الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصا دعمها للمبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل عادل ونهائي لهذا النزاع المفتعل في إطار السيادة الوطنية والتراية للمملكة.

من جهة، عبر رئيس برلمان دول الأنديز عن اعتزازه بزيارته للمملكة المغربية التي تروم تعزيز وتمتين جسور علاقات التعاون والشراكة والتقارب بين شعوب المنطقتين.

وفي هذا السياق، جدد رئيس برلمان دول الأنديز التزامه بدعم الجهود الجادة والحثيثة التي يبذلها المغرب في سبيل تغليب منطق الحوار والبحث عن الحلول السلمية للنزاعات، وعلى رأسها مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب كحل نهائي لهذا النزاع تحت السيادة المغربية.

كما ثمن السيد Hugo Quiroz Vallejo، مبادرة تشكيل منتدى برلماني أفريقي أمريكي لايتيني، معتبرا إياه فضاء جديرا لإسماع صوت شعوب القارتين بخصوص الرهانات والتحديات المشتركة، سواء على المستوى الإقليمي والجهوي، أو على مستوى كل القضايا الدولية، مؤكدا في هذا الإطار استعداداه لعرضها في الدورة المقبلة للجمعية العامة للبرلمان الأنديني من أجل وضع البنات والخطوات الملموسة لإرساء هذه المبادرة النوعية، وذات الضرورة والملحاحية التاريخية.

وفي ختام اللقاء، عبر الأمين العام للبرلمان الأنديني السيد Eduardo Chilibingua عن ارتياحه العميق لمستوى علاقات التعاون التي تجمع المؤسستين التشريعتين، ولما لها من دور في خدمة مصالح شعوب المنطقتين، مؤكدا على ضرورة ترجمة صدق الإرادة السياسية المشتركة إلى برامج عمل ملموسة من أجل تبادل التجارب والخبرات وتوطيد وتعميق علاقات الصداقة والتعاون المتميزة بين الجانبين.

كما أكد أن دعم مكونات البرلمان الأنديني للمساعي الجادة للمغرب من أجل إيجاد حل نهائي سلمي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ينبني على اقتناعه بزييف الأطروحات التي طالما تم ترويجها بخصوص هذا النزاع داخل دول الأنديز عموما وجمهورية الأكوادور بالخصوص.

وأكد الأمين العام لبرلمان دول الأنديز أن زيارته رفقة الرئيس السابق إلى المملكة المغربية بدعوة من رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش في يوليوز 2018، وخصوصا زيارته للأقاليم الجنوبية مكنته من الوقوف على حقيقة الوضع بالمنطقة، وعلى الجهود التي تبذلها المملكة المغربية من أجل تنمية هذه الأقاليم.

هذا وجدير بالذكر أن البرلمان المغربي وقع شهر يوليوز 2018 اتفاقية الانضمام كعضو ملاحظ دائم، لدى البرلمان الأنديني. وعققت هذه الاتفاقية التي وقعها الطرفان بمقر مجلس المستشارين، تم تمتع البرلمان المغربي بصفة شريك متقدم ليكون بذلك أول بلد إفريقي ومغاربي وعربي يتبوأ هذه المكانة في برلمان يضم دول: الشيلي وكولومبيا والبيرو والإكوادور وبوليفيا، إضافة إلى الأرجنتين التي بصدد الانضمام النهائي لهذا التكتل البرلماني الإقليمي الهام.

■ استقبال الوزير الأول لجمهورية التشيك

التشيك .



استقبل السيد عبد الإله الحلوطي خليفة رئيس مجلس المستشارين السيد Andrej Babiš الوزير الأول لجمهورية التشيك الذي يزور بلادنا على رأس وفد هام من مسؤولي حكومة بلاده ورجال الأعمال، وذلك يوم الثلاثاء 4 دجنبر 2018 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، أبرز السيد عبد الإله الحلوطي الدينامية التي تشهدها علاقات الصداقة والتعاون المتميزة بين المغرب وجمهورية التشيك، والتي تعززت أكثر بعد الزيارة التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس

نصره الله لجمهورية التشيك في مارس 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار إرساء شراكة نموذجية بين البلدين.

وأطلع السيد الحلوطي الوفد التشيكي على مسلسل الإصلاحات الهيكلية التي عرفها المغرب في مختلف المجالات، كما توقف عند السياسة الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء، التي تبنتها المملكة والتي ترتبط على الخصوص بالجوانب الإنسانية والقانونية والأمنية باعتبارها تنويعا للالتزامات الدولية للمملكة، المتعلقة بحقوق الإنسان. ودعا السيد الحلوطي إلى مضاعفة الجهود في مجال التعاون المشترك بين البلدين للارتقاء أكثر بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة وما يطمح إليه الشعبان الصديقان، مؤكدا أن المغرب حريص على تنويع شراكاته الاستراتيجية مع القوى الدولية والإقليمية.

وتطرق السيد الحلوطي إلى أهمية تعزيز التعاون البرلماني المشترك من خلال بلورة مشاريع وبرامج عمل خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين، مذكرا في هذا الإطار بالزيارة الهامة لرئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش إلى جمهورية التشيك في ماي 2016، والدور الذي لعبته في تنشيط العلاقات البرلمانية بين البلدين الصديقين.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة، أشاد السيد عبد الإله الحلوطي بالموقف الثابت لجمهورية التشيك بشأن قضية الصحراء المغربية، والداعم لجهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي نهائي لهذا النزاع، مذكرا في هذا السياق بالمشروع المغربي للحكم الذاتي الذي وصف من قبل المجتمع الدولي بالجدي وذو المصداقية، معتبرا إياه إطارا لإنهاء هذا النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة.



من جانبه، أبرز الوزير الأول التشيكي مستوى التقدم الكبير الذي يعرفه المغرب كقوة صاعدة في افريقيا، ثمنا لعلاقات الصداقة والتعاون المتينة التي تجمع بلاده بالمغرب. وأكد الوزير الأول التشيكي أن زيارته لبلادنا على رأس وفد رفيع المستوى من الحكومة ورجال الأعمال تروم إعطاء نفس جديد وقوة أكثر لعلاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين، سيما وأن المغرب يعد الشريك الاقتصادي الثاني لجمهورية التشيك بالقارة الافريقية. ونوه الوزير الأول لجمهورية التشيك بالدور الريادي الذي يلعبه المغرب بالقارة الإفريقية وفق رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مبرزا في هذا الإطار أهمية السياسة المتبعة في مجال الهجرة، وجهود المغرب في مجال محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. ودعا الوزير الأول التشيكي إلى تعزيز وتعميق التعاون البرلماني المشترك من خلال العمل على تبادل الزيارات وتقاسم الخبرات والتجارب، خصوصا وأن البلدين يخلدان السنة القادمة ذكرى مرور 60 سنة على علاقاتها الدبلوماسية. حضر اللقاء، السيدان حميد كوسكوس وعبد الحميد الصوييري نائبا رئيس مجلس المستشارين، وسفيرا البلدين المعتمدين في كل من الرباط وبراغ.

■ انتخاب المستشار السيد نبيل الأندلسي رئيساً للجنة الشؤون القانونية والتشريعية وحقوق الإنسان التابعة للبرلمان العربي.



انتخب السيد نبيل الأندلسي، عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وممثل المجلس بالبرلمان العربي، رئيساً للجنة الشؤون القانونية والتشريعية وحقوق الإنسان، وذلك بعد تجديد الثقة فيه بإجماع أعضاء اللجنة، للاستمرار في ترؤس اللجنة التشريعية، والتي تعد أحد اللجان الأربع الدائمة بالبرلمان العربي.

وقد جرت انتخابات تجديد أجهزة البرلمان العربي، يوم السبت 8 دجنبر الجاري بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.



■ **البيان الختامي حول المؤتمر
البرلماني الدولي بمناسبة اعتماد
الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة
ومنظمة ومنتظمة**

(مقر البرلمان المغربي 07/06 دجنبر 2018).



1. نحن برلمانيو العالم، المجتمعون بالرباط يومي 6 و 7 دجنبر 2018 بدعوة من برلمان المملكة المغربية، نلتزم باستعمال كامل سلطاتنا من أجل المساهمة في تنفيذ الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة منظمة ومنتظمة، الذي ستم المصادقة عليه رسميا يومي 10 و 11 دجنبر 2018 بمراكش.
2. نعرب عن امتناننا لبرلمان المملكة المغربية على مبادرته بتنظيم هذا المؤتمر حول الهجرة بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، واستقبالنا في الرباط. ونحيي سياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة، وكذا مبادراتها في هذا الصدد بتكثيف المجموعة الدولية من فضاء للحوار وتبادل الرأي بشأن الممارسات الفضلى في مجال الهجرة على غرار اجتماعات الرباط ومراكش.
3. نقر بالدور الذي اضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنتين الأخيرتين بإعطاء أفق برلماني للمناقشات والمفاوضات التي أسفرت عن اختيار وصياغة 23 هدفا يتضمنها الميثاق العالمي. ونعرب في هذا الصدد عن ارتياحنا لمصادقة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، في أكتوبر 2018، على قرار يحمل عنوان "تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة، وحكامة إدارتها في أفق المصادقة على الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة".
4. وبصفتنا برلمانيين، فإننا مقتنعون بأن الميثاق العالمي بشكل إطارا متينا من أجل عمل متشاور بشأنه يتوخى ضمان هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة. ويعتبر الميثاق العالمي ملائما بالنسبة لجميع الشعوب والبلدان في إطار أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في برنامج 2030، بعد أن أصبحت الهجرات ظاهرة عالمية.
5. نؤكد إيماننا بالرسالة الجوهرية للميثاق العالمي، والتي مفادها أن زمن السياسات الوطنية المعزولة في مجال الهجرة، قد ولى، ذلك أن المقاربة الشاملة للهجرة تتطلب استراتيجيات منسقة ومتلائمة أكثر مع أهداف عملية محددة. وفي هذا الصدد، يعتبر التعاون الدولي أساسيا. ولهذه الغاية، سنعمل على تعزيز التعاون البرلماني بهدف تيسير نجاح الاستراتيجيات وتبادل الممارسات الفضلى وتنفيذ مقتضيات الآليات المتعددة الأطراف وشركات مع أطراف أخرى بما في ذلك هيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية حتى تتمكن من تنفيذ الميثاق.

6. نعتقد أيضا أنه من المهم ألا تكون مقارنة الهجرة فقط من زاوية الأمن، إذ الأمر يتعلق بقضايا التنمية وحقوق الإنسان والتي تتطلب مقارنة على مستوى مجموع الحكومات والبرلمانات. ويتطلب ذلك تنمية وتطوير القدرات المؤسسية وإعداد سياسات في مجال الهجرة، ملائمة للسياقات الاجتماعية

والاقتصادية والبيئية. وبصفتنا برلمانيين ينبغي أن نطالب بأن تتم بلورة هذه السياسات وتنفيذها، وبأن يتم إشراك المهاجرين أنفسهم في بنائها. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي والمجموعة الدولية مساعدة البرلمانات التي لا تتوفر، في الوقت الحالي، على القدرات الضرورية حتى تتمكن من مراقبة تنفيذ هذه السياسات.

7. إذ نقر بالمساهمة الأساسية التي يمكن، ويتعين، على البرلمانات تقديمها لتنفيذ الميثاق العالمي، فإننا نلتزم بمضاعفة الجهود للعمل من أجل تدبير الهجرات بشكل لائق وعلى نحو يحترم الكرامة البشرية وخاصة:

- من خلال حماية المهاجرين ومنهم، بالتحديد، من يوجد في أوضاع هشاشة، وذلك بفضل التصديق على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية وتنفيذها، ومن خلال استعمال الآليات البرلمانية التي تمكننا من أن نطلب من الحكومات تقديم تقارير عما قامت به أو لم تقم به فيما يرجع إلى حقوق الإنسان التي تركزها هذه الآليات؛

- من خلال جمع شهادات، والنهوض بسياسات، مبنية على وقائع تقدم وجهات نظر متوازنة حول الهجرات تيسر التفاهم والاحترام المتبادلين بين المهاجرين ومجتمعات الاستقبال باعتبار ذلك مسؤولية متبادلة؛ وكذا إدماج المهاجرين في المجتمع. ويتطلب ذلك التأكيد على جمع المعطيات الحقيقية واستعمالها، كما يتطلب ضمان اعتماد القوانين الملائمة لزرع كراهية الأجانب والعنصرية وعدم التسامح وجميع أشكال التمييز والتبليغ عن جميع التجاوزات التي قد تحدث؛

- من خلال تحويل الهجرات إلى "اختيار" عوض أن تكون "ضرورة" بفضل إجراءات للقضاء على أسباب الهجرة القسرية بما في ذلك الفقر المدقع وسوء التدبير والتغيرات المناخية، ومن خلال عمل جماعي يتوخى المكافحة العملية لتهريب المهاجرين والاتجار في البشر. ومن أجل ذلك، ينبغي أيضا أن نعمل على تحسين مسارات الهجرة النظامية وبالتالي، توسيع "اختيار" المهاجرين الذين يبحثون عن مستقبل أفضل في أماكن أخرى.

8. نلتزم بالعمل في إطار برلماننا على إعداد وتنفيذ خطة عمل برلمانية بشأن الهجرات "تجسد الالتزامات التي تم التعهد بها في قرار الاتحاد البرلماني الدولي السابق الذكر، والذي تمت المصادقة عليه في أكتوبر 2018، وتلك الواردة في الميثاق العالمي وكذلك الالتزامات التي على الدول الوفاء بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعداد تقرير للاتحاد البرلماني الدولي في أفق 2021. ونلتزم أيضا بالمساهمة في إطار المنتدى في دراسة الهجرات الدولية الذي يشير إليها الميثاق العالمي، وذلك بهدف التعرف على التقدم المحقق في تنفيذ جميع مقتضيات الميثاق العالمي والتعريف به وإدماج الأهداف التي يتوخاها في الجهود التي نبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في برنامج 2030.



الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma